سوسيولوجيا التعايش والسلم الاجتماعي
العراق إنموذجاً

أ.د. ناهدة عبد الكريم حافظ
جامعة بغداد – كلية الآداب

المقدمة :

تمر المجتمعات الإنسانية بمراحل تفتقد فيها البوصلة التي تحدد طريق المستقبل وخارطة الطريق التي توصل للأهداف الاستراتيجية التي تتوخاها الجماعة. والعراق اليوم يقف في اللحظة التاريخية الحالية عند منعطف طريق بل في تقاطع طرق عديدة يحتار إزاءها ويكاد يفتقر الى الهمة التي تمكنه من الاختيار العقلاني لسبب بسيط هو أن المجتمع العراقي لا يمتلك اليوم تلك الوحدة الرصينة القوية بين الجماعات والفئات المكونة له. ولذلك فإن عليه لأجل أن يبذل جهوداً مضاعفة تقوم على وعي حضاري عميق جوهره القيم الروحية، والخبرات المشتركة وعدالة توزيع المصالح والمنافع واليقين الثابت بأن الصراع الدموي والفوضى وتجنب الآخر والتعصب لن تنتج غير الخسارة للجميع، ففي مثل هذه الصراعات لا يربح أحد. لقد ظهر الإسلام لكي يوحد ويؤسس لدولة مدنية ومجتمع مدني ، ويؤكد ما أورده القرآن الكريم من مبدأ عظيم الدلالة وهو إن الله (جلَّ جلاله) خلق البشر شعوباً وقبائل لكي يتعارفوا مع بعضهم بعضاً ، وإن معيار ذلك هو التقوى الذي يقربهم الى الله (سبحانه وتعالى). فالتقوى زاد المؤمن ليس في العبادات فقط بل في علاقات الناس واحترامهم لبعضهم ، واحترام حقوقهم ومصالحهم المشتركة ، وتسامحهم، لقد تناولنا في هذه الصفحات من الدراسة: بعض مصادر التعصب والصراع. بعض مصادر التسامح والحوار والتواصل.

المجتمع المغلق والمجتمع المفتوح :

من الذين اهتموا بدراسة المجتمع الحديث من حيث علاقته بالوطنية (أرنست جيلنر الذي قارن بين المجتمع التقليدي أو البدائي أو الذي يتميز ببناء تراتبي وبين المجتمع الحديث ففي الأول لا يوجد عداء بين الثقافة والبنية بل تدعم أحداهما الأخرى. أما في المجتمعات الحديثة فإن الثقافة لا تحكم البنية بهذا القدر بل هي تحل محلها والمجتمعات الحديثة تمتلك منظومة تربوية (تعليمية) بالغة التجانس تقدم لجميع السكان تدريباً عاماً شاملاً بشكل أساسي ... تقوم على أساسه منظومة أخرى من الوظائف والمهن أكثر تخصصاً. ونتيجة لهذا – يضيف جلنر – تصبح التربية شرطاً عاماً للمواطنة. ولذلك فإن المجتمع

الحديث أكثر تجانساً ولكن مع هذا أكثر تنوعاً. والمجتمع الصناعي يتطلب حراكاً بين الأجيال أو فيما بينها. والكفاح من أجل المشاركة هو أحد الشروط العامة للحياة الاقتصادية والسياسية[١]. في المجتمع الحديث لا يمكن لعوائق مثل المكانة الاجتماعية أو الطائفة أو الطبقة أن تحجز بين الجماعات لأن ذلك سيعوق الحراك الاجتماعي ويؤدي الى توترات لا يمكن التساهل إزاءها. أن المحرك الرئيسي لكل هذا هو التربية (التعليم) أن المجتمع الحديث ينظم نفسه الى حد كبير. وعلى رأي جيلنر فإن في مركزه الأستاذ وليس الجلاد، وأن حامل الدكتوراه وليس المقصلة هو رمز سلطة الدولة وشعارها[٢]. بالطبع لا يمكن إغفال حقيقة أن التعليم في المجتمعات الحديثة يعاني أيضاً من مشكلات معينة تصادر قيمته. وقد عبّر (ألان تورين) عن ذلك بالقول أن العقلانية ينبغي أن تكون متضمنة في كل وجوه التجربة الإنسانية لذا لا يجوز للمدرسة أن تضع الولد في خدمة الجميع ولا أن تكون أيضاً مجرد مكان للتعليم بل أن تكون مكاناً لتنشئة فاعلين اجتماعيين بل أعمق من ذلك لذوات فاعلة ولا يصح أن تقصي المدرسة النوع والدين والتقاليد الثقافية والالتزامات السياسية الى ميدان الحياة الخاصة على أنها في الوقت نفسه يجب أن تفرض احترام سيادة المواطنية على الطائفيات والاثنيات[٣]. في المجتمعات التقليدية ذات العلاقات الميكانيكية تعيد الثقافة إنتاج نفسها، وتعزز مركزية الذات إزاء الآخر من خلال تنشئة تضعهما في موقفين متقابلين وكأن عداءهما هو الذي يخلق تمايزهما وليس انجازاتهما. أن هذا النمط من التنشئة ذات المضمون التعصبي، ينتقل ويتواصل في المدرسة ذاتها وخصوصاً حين تصبح مجرد مؤسسة للتلقين والحفظ وليس مؤسسة تربوية منفتحة على التجارب العالمية. أن الإنسان لا يولد متعصباً بل يتعلم التعصب بين محيطه. أن كلمات مثل: أسود وأبيض لا تكتسب معانيها الواقعية إلا من خلال تفسيرات الآخرين لها ثم ارتباط تلك المعاني – فيما بعد – بالتجارب الذاتية. وبهذه المعاني فإن الجهل لا يعني مجرد الأمية الأبجدية أو عدم الحصول على المعارف المدرسية، بل الجهل هو انغلاق العقل والنظر الى الأشياء والناس من زاوية واحدة وبعين واحدة. أن نتيجة التلكؤ في نشر التعليم وغياب التنشئة السياسية والمدنية عن التكوينات الآثينة فإن إطاراتها المرجعية تظل ممعنة في ضيقها ومحليتها وولاءاتها التقليدية[٤]. وضيق انفتاحها وتواصلها وحواراتها مع الآخرين من ابناء مجتمعها وانطلاقاً من نظرية هابرماس (*) عن المجال العام والتواصل حيث يذكر هابرماس : أن المجال العام يتسم بطابع سياسي ليؤكد على قيمة التواصل الشفاف وممارسة الفهم الاتصالي بين الفاعلين من المستوى الاصغر للحياة الاجتماعية الى المجالات الجمعية الاكثر تنظيماً والتي يتم فيها التباحث والنقاش. أن المجال العام عند هابرماس : هو أولاً وقبل كل شيء هو مجال حياتنا الاجتماعية ، حيث يوجد شيء عن الرأي العام يقترب من التبلور ويكون الوصول إليه متاحاً

من قبل جميع المواطنين ويتجلى جزء من المجال العام في المحادثة اليومية ، حيث يجتمع أفراد خاصين لتشكيل كيان عام ، وهم لا يتصرفون بوصفهم أعضاء في نسق دستوري ومعرّض لقيود قانونية في بيروقراطية الدولة بل المواطنون يتصرفون على أنهم كيان عام عندما يتباحثون بطريقة غير محدودة ، أي إن هناك ضمان لحرية التجمع والترابط وحرية التعبير عن آرائهم العامة حول قضايا ذات طابع عام ، ويتحتم على المجال العام أن يضم إليه مجموعة الاصوات المهمشة ، وذلك لتشكيل رأي عام فعّال وبآليات ديمقراطية[٥] .

أي أن الديمقراطية تمثل نتيجة وسبب المجال العام ، وفي إطار هذه المحاولة يسعى هابرماس الى إعادة تفعيل السيادة الشعبية للمواطنين عبر مناقشات وحوارات حرة وديمقراطية داخل هذا المجال وذلك عبر ثلاث مراحل وهي:

١- الصراع الذي يضع الاطراف المتنازعة في الواجهة.

٢- التراضي الذي يسمح بتعايش الاطراف المتنازعة أو المتصارعة.

٣- احتواء التباين والاختلاف بينهم المهم ليس الوصول الى الاجماع بقدر ما يهم الوصول الى التسويات المقبولة على نطاق واسع وذلك يتطلب التفكير في إطار المساواة بين جميع المواطنين وعلى هذا الاساس فإن الفضاء العمومي البرجوازي لن يفي بالغرض ، لذا ينبغي أن يكون المجال العام مجالاً يتسع لشمول الجماهير العريضة وليس نخبوي بل جعله ميداناً عاماً لجميع الناس ، ولكي تربح الجميع.

المجتمع المدني والمشاركة السياسية :

لعل أول سؤال نطرحه على أنفسنا في هذا الصدد هو : ما الذي تعنيه وثيقة المدينة التي طرحها رسول الله (ص) غداة وصوله يثرب ؟. في الواقع تشكل هذه الوثيقة العقد الاجتماعي الأول في تاريخ البشرية والذي يعتبر أهم المرتكزات للمواطنة في دولة المدينة والتي حمت السلم الأهلي[٦]. أن الدولة الإسلامية التي أنشأها الرسول محمد (ص) في المدينة وفق أسلوب حضاري راق لا تتعامل مع سلبيات الماضي ورواسبه وفي طليعة ذلك العصبية القبلية والنزعة الطائفية والثارات الجاهلية لأن دستور تلك الدولة يتلخص في ((يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة وإن بين جميع المتعاقدين النصح والنصيحة والبر دون الأثم)) [٧]. اليوم يتكلم الناس عن مجتمع مدني، وعن دولة مدنية، وعن عقد اجتماعي، بعد (١٤٠٠) سنة من الرسالة الألهية لرسوله (ص) . يرتبط مفهوم المجتمع المدني بمفاهيم عديدة أخرى ذات صلة أرتباطاً مباشراً أو غير مباشر. ويتراوح تأثير المجتمع المدني على الدولة من حالة لأخرى ففي حدهُ الأقصى يصل تأثيره الى عملية صياغة شكل الدولة نفسها واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بشكل دوري مقنن وفي حده الأدنى يكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم ويقتصر على السخط الصامت وعدم التعاون

غير المنظم. أن المجتمع المدني مع كونه ليس كياناً واحداً ومتجانساً بالضرورة، فإنه يفسح المجال لمشاركة سياسية أوسع أي يفسح المجال لقدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أن المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة وبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية (من خلال مؤسساتهم الطوعية) [٨].

المجتمع المدني بمؤسساته أو منظماته الطوعية المختلفة من حيث آليات العمل والأهداف يهيئ للناس فرص التلاقي والحوار والتعارف وتشخيص مشكلاتهم المشتركه خارج حدود الجماعات الفرعية والأقلية التي ينتمون إليها ويشعرون بالولاء لها يقول هابرماس أن العديد من مشكلات الحياة العامة المعاصرة بدءاً من الحقوق المدنية والتلوث والتمييز الجنسي وحقوق الإنسان والأسلحة النووية وما الى ذلك أثيرت من طرف روابط المجتمع المدني أكثر مما أثيرت من طرف أجهزة سلطة الدولة المتحجرة وهذه المسائل تشق طريقها الى الصحف والروابط والأندية والتنظيمات المهنية والأكاديمية والجامعات المعنية.

لقد أراد هابرماس التأكيد على الشرعية والاندماج من خلال التواصل (الاتصال) لا من خلال الهيمنة[٩]. أن مؤسات المجتمع المدني كالمدارس وأماكن العمل والمعابد والنقابات والحركات الاجتماعية هي المواقع الجديدة للنشاط الديمقراطي في عالم ما بعد الحداثة المكتظ بالعديد من الولاءات والهويات والذوات[١٠]. أن الدولة في البلدان العربية والأسلامية غالباً ما تطغي على المجتمع. فهي قوية بقوة مركزيتها وآليات العنف التي تضفي عليها الشرعية الحقيقية أو الملفقة وهو ضعيف لأن بنيته الثقافية والديمغرافية مشتته الى جماعات لا تمتلك لغة مشتركة للحوار والتسامح بل هي تتعصب لذاتها. وكلما أزدادات تعصباً ضعف المجتمع وفسح المجال لمركزية الدولة وهيمنتها يقول إدريس هاني :

((إذا كان لابد للعراق أن يضطلع بدور ويتزعم مشروعاً جديداً فليكن ذلك المشروع هو مشروع واحة للتسامح والديمقراطية))[١١]. والواقع أن العراق اليوم يقف على مفترق طرق خطير فالإرهاب يدفع باتجاه عسكرة المجتمع، وباتجاه مركزية شديدة للدولة بالرغم من أن الدستور فسح المجال لإنشاء أقاليم، ومنظمات مجتمع مدني وسوق حرة ونظام انتخابي، مع تأكيد على حقوق الإنسان إلا أن الدستور ركز أيضاً على التنظيمات الأهلية التقليدية كالعشائر أكثر مما ركز على منظمات المجتمع المدني التي تمارس الرقابة على الدولة. أن المجتمع المدني ضرورة من ضرورات الحداثة ومؤشر مهم من مؤشرات التنوير. ويبدو أن أحد مصادر تعصب الناس أو الجماعات ضد بعضها البعض هو طول وبعد المسافات الاجتماعية فيما بينهم الى حد أن بعضهم يجهل بعضهم مما يحول دون خلق لغة مشتركة

تقوم على أساسها مبادئ التفاهيم والتسامح. أن كثيراً من الناس يعتقد بأن الدين لا يتلاءم مع الديمقراطية على الأقل بمعناها الغربي. والواقع – وطبقاً لمفاهيم علم الاجتماع الإسلامي. المستند الى الحضارة الإسلامية فإن مضمون المجتمع المدني أمر ليس جديداً على الحضارة الإسلامية فالدولة والمجتمع والحكومة وفقاً للنص الإسلامي ووفقاً للممارسات الحضارية الإسلامية هي دولة مدنية ومجتمع مدني وحكومي مدنية[١٢]. أن نموذج المدينة الذي أقامه الرسول (ص) هو مجتمع مدني وكانت وثيقة الرسول (ص) دستوراً مدنياً أعطى حق المواطنة للمقيمين في المدينة من مهاجرين وأنصار ويهود بصرف النظر عن الديانة[١٣]. أن تقصي أبعاد التجربة الإسلامية يقتضي الاستفادة منها في بناء مجتمعاتنا اليوم. ولعل أهم أبعادها أنها نقلت الجماعات ذات التاريخ الثأري والتجارب الصراعية الدموية الى مجتمع تعايش فيه المسلمون مع الفئات الدينية الأخرى. انطلاقاً من مفهوم التعارف والتعايش أو التثاقف الإسلامي: ﴿**وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**﴾ وتأسيساً على معيار التقوى والعمل الصالح. المجتمع المدني بمنظماته المختلفة بيئة مؤاتية للتواصل والمشاركة. أما العزلة أو الانعزال فهي بؤرة التعصب، أن محدودية التواصل ين الحضارات المنعزلة عن بعضها نسبياً يؤدي الى أن تصبح الثقافة الفرعية معبرة عن كل أوجه الحياة: اللغة والمؤسسات الاجتماعية والأفكار المنضوية في الدين والقيم الأخلاقية[١٤]. أما حين يلتقي الناس في المدرسة والحزب والسوق، وفي المنظمات الطوعية فإن مجالا واسعاً للتفهم والحوار ينفتح أمامهم ويصبح التعايش أمراً مسلماً به ما دام الكل يعترف بحقوق الكل.

الاستبعاد والتهميش : مبررات الحسد والصراع

يذهب انتوني غدنز إلى أن الاستبعاد يعني أن هناك عامل أو عوامل ومؤثرات خارجية عن سيطرة الفرد ترغمه أو ترغم الجماعة على الانقطاع عن الأنشطة الاعتيادية للمجتمع. أن ظاهرة الاستبعاد تتعلق بطبيعة التفاعل بين الفعل والمسؤولية البشرية من جهة وبين دور القوى الاجتماعية في تشكيل ظروف الناس وأوضاعهم من جهة أخرى. وتشير أدبيات الاتحاد الأوربي الى أن للاستبعاد الاجتماعي ثلاثة وجوه :

- **الاقتصادي** : (العاطلون – المحرومون من حق الوصول الى تسهيلات الائتمان أو الملكية ...).
- **الاجتماعي** : فقدان الأفرد لصلاتهم بالتيار الرئيسي للمجتمع .
- **السياسي**: ويشمل إصناف من السكان مثل: النساء والجماعات الأثنية والأقليات الدينية – المهاجرون – المحرومون من كل أو جزء من حقوقهم الإنسانية والسياسية.

الاستبعاد إذن هو ليس الحرمان المادي فقط بل هو أيضاً وعلى نحو واسع مع غياب فرص المشاركة من الحياة الاجتماعية والمدنية[١٥]. المفهوم أذن يوفر إطاراً لتحليل العلاقات

بين المعيشة والرفاهية والحقوق ويعرض طريقاً في كيفية تغير مؤسسة المواطنة الاجتماعية[١٦]. كيف تنظر الجماعة المستبعدة (الدينية مثلاً كالأيزيدين، أو العرقية كالشبك ... الخ) في مجتمع لا يوفر اعترافاً تاماً بكل حقوقها – على الأقل – من جانب الجماعة أو الجماعات الكبيرة في المجتمع ذات العقيدة المختلفة. ومرة أخرى نشير الى سوء الفهم الناجم عن الناجم عن الجهل بثقافة الآخر) وعقيدته. فالصابئة مثلاً يعدون (كفرة) من وجهة نظر بعض الناس بينما يعدهم آخرون كتابيون. أن المواقف السلبية من هذه الجماعات وتهميشها واستبعادها عن تيار الحياة الاجتماعية والمشاركة السياسية يعني أنها ستنمى في داخلها حسداً وحقداً وخصوصاً على الجماعات المهيمنة في المجتمع. أن هذه الجماعات المستبعدة غالباً ما تنتج قيادات محلية وأصناماً تشجعها وقد أشار الدكتور عبد الجليل الطاهر الى (أصنام المجتمع) ويقصد بها شيوع الأوهام والأساطير والمفاهيم المغلوطة ... التي يتعصب لها الإنسان وتتحيز لها فتؤثر في كل وجوه حياته الفكرية وتقيد عقله وتحدده وتقرر علائقه وصلاته مع الناس الآخرين. وتظهر هذه الأوهام – الأضام – في المجتمع البسيط حيث يسود الأفراد شعور بالتضامن وتكون الروابط الدموية هي أساس كل تقسيم عمل أجتماعي كما تظهر في المجتمع الديكتاتوري – الارستقراطي الإقطاعي عندما لا يكون للفرد شأن يذكر فتبتلعه السلطة[١٧]. ويذهب الدكتور الطاهر الى أن هذه الأوهام – الأصنام – ترتبط بما أسماه السلوك القوقعي أو الانعزالي الذي يظهر في الانتماء الى الأسرة أو المحلة الطائفة أو العشيرة[١٨].

أن استبعاد جماعة ما يؤدي الى شعورها بالضعف والإهانة فتزداد تمركزاً في نظرتها الى ثقافتها وعقيدتها كما تزداد تعصباً وحقداً عن الجماعات الأخرى وقد تندفع لممارسة أشكال من العنف العلني والخفي ضدها أو ضد ممتلكات الدولة، أوقد تزداد عزلة وتفضل الانكماش أو عدم الإفصاح عن هويتها في سوق العمل أو المدرسة. أن بعض هذه الفئات أو الجماعات المستبعدة (كالغجر مثلاً) ترى أنها ليست مستبعدة فقط بل هي مظلومة وتفتقر الى فرص العمل والدراسة والمشاركة السياسية. ومن المعلوم أن الفقر الحضري لا ينفصل عن مثل هذه الفئات وقد ارجع لومينتز الفقر الى الوضع غير المناسب للفقراء الى مستوى سوق العمل سواء من حيث فرص التعليم والتدريب المهني السيء أو الوضع الاجتماعي المتدني[١٩]. أن بعض أشكال الاستبعاد تبدو واضحة حين تسيطر فئة أو جماعة ما على سوق العمل ومصادر الرزق وتستخدم معايير غير موضوعية في توفير فرص العمل كالمعايير العرقية والدينية والمذهبية ... الخ بدلاً من الكفاءة والتخصص. لقد سجلت في علم الإجرام ملاحظات متكررة عن أثر العامل الأثني وعامل الفقر في الجريمة بمختلف أشكالها. ويمكن القول أن بعض هذه الجرائم – وخصوصاً الملكية – هي أوضح تعبير عن الحسد

الكامن في صدور الفقراء والمهمشين والمستبعدين. أن كثيراً من النزاعات الداخلية مصدرها التوزيع غير العادل للسلطة والمكانة والثروة والتي تدفع باتجاه استخدام آليات العنف والتمرد.

مصادر التعايش والتسامح والحوار : كيف نجحت بعض المجتمعات في خلق بيئة للتسامح والحوار والتواصل؟ ولماذا فشلت مجتمعات أخرى. أن من الصعب جداً الإجابة على هذه الأسئلة. إذ ستختلف الإجابات طبقاً لمتغيرات عديدة أهمها :

١ – موقع المجتمع وعلاقته بجيرانه (المجتمعات الأخرى) ولعل موقع العراق الحالي وعلاقاته بالدول الإقليمية توضح أهمية هذا المتغير.

٢ – عدد الوحدات أو الجماعات الأثنية والدينية والمذهبية – وحتى العشائرية – التي يتألف منها المتجمع. ومع ذلك فقد ثبت أن المجتمعات (الصافية) أثنياً مثل الصومال وبورندي لا تخلو من صعوبات تصل حد الحرب الأهلية(*).

٣ – نوع أو نمط النظام السياسي إذ يمكن القول أن النظم الديمقراطية المنفتحة التي توفر للجميع فرص المشاركة السياسية والاقتصادية، وتحترم خصوصيات الجماعات في إطار المجتمع الواحد، هذه النظم هي الأكثر قدرة على خلق بيئة مناسبة للتعايش والتسامح.

٤ – الوعي الاجتماعي السائد الذي يجعل الناس حريصين على وحدة مجتمعهم وعلى أن يعيشوا مع بعضهم على أساس مبدأ التوزيع العادل للثروة والسلطة.

أن كل العوامل المشار إليها قد تتضمن لأثارة الكراهية والصراعات الدموية من مجتمع معين، غير أن من الممكن القول أن لكل عامل منها تأثيره النسبي، أن لكل تعصب جذورهُ الموغلة في الجهل بأشكاله المتعددة. الجهل بالدين، والجهل بثقافة الآخر وعقيدته، والجهل العلمي والتعليمي، كما أن كل تعصب يجعل الفرد يعيش حالة تمركز أثني أو ثقافي ترى الآخر عدواً أو لا قيمة له. بل وأحياناً لا يستحق الحياة. أن أوضح صورة لتأثير الجهل في إثارة حقد يصل حد القتل هو ما نجده اليوم من نايجيريا حيث تحرم جماعة (بوكوحرام) الإرهابية التعليم الغربي فتقوم بين آونة وآخرى بالهجوم على الأقسام الداخلية لطلبة الجامعة وتقتلهم بدم بارد. الصورة الأخرى للجهل العقائدي موقف البوذيين من المسلمين في بورما حيث يتعرض هؤلاء لعمليات تطهير عقائدي خصوصاً وأن البوذيين هم المسيطرين على المجتمع البورمي. أن حالات التعصب هذه تمنع قيام مجتمع آمن وقد تدفع بعض الجماعات الى العزلة أو الهجرة. ففي العراق أدت عمليات العنف ضد المسيحيين الى هجرة كثير منهم الى خارج العراق أو الى سهل نينوى كذلك الحال بالنسبة للشبك والأيزيديين.

ومع ذلك فهناك عوامل مهمة تشجع على قيام مجتمع متضامن يسوده السلم والأهلي والمشاركة والتقسيم العادل للمصالح والسلطات وأهمها :

أ – الدين :

في بواكير الدعوة المحمدية المقدسة جاء الإسلام لكي يرسم طريقاً واحداً للناس، فلا غني يحتج على الفقير بغناه ولا أمير يحتج على المأمورين بصولجانه. فالناس سواسية كأسنان المشط وهم جميعاً عبيد الله وعباده. لقد اختصر الإسلام كل التنوعات الأثنية بهوية إسلامية وفي الوقت ذاته لم يعمد الى قمع أصحاب الديانات الأخرى. وقد أشرنا الى وثيقة المدينة كما يمكن الإشارة الى مسيحيي نجران حيث استند حوار الرسول (ﷺ) معهم الى قاعدة الدليل الذي لا يقبل الشك ﴿**قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ**﴾. في العراق : الإسلام هو دين الأغلبية وهو مظلة العقيدة التي يطمئن في ظلالها الجميع ألم يتعايش المسلمون مع أصحاب الديانات الأخرى لسنين طويلة ؟ غير أن ما يجعل الدين يفقد قوة تأثيره كعامل توحيد وتضامن هو الجهل بالدين. أو سوء تفسير مبادئه عن قصد أو بدون قصد. ويتحول الدين الى مجرد طقوس وممارسات شكلية حين تدخل في صلبه مبادئ وممارسات تلبس لبوسه وهي ليست منه. ففي سبيل المثال أفسدت الصهيونية الديانة اليهودية وأفسد الاستعمار وعمليات النهب التي قام بها الغرب للشعوب صورة المسيحية. بل أن أصحاب ديانة واحدة. قد يتحولون الى أعداء حين يتحول الدين الى طوائف أو حين تغلب القومية على الدين وقد عمل الفرنسيون على أحداث شرخ عميق ديني أو طائفي في المجتمع الجزائري من خلال الحديث عن وجود قومي مستقل أسمه البرابرة. بل أن بعض الباحثين الفرنسيين حاولوا أرجاع البربر الى أصول أوربية بدوافع استعمارية واضحة بينما يذهب آخرون الى أن للبربر أصلهم العربي[٢٠]. وحين يفسر الدين تفسيرات خاطئة فإنه يعمق حالة العداء مع الديانات الأخرى الى حد يبرر استنصالهم والاستحواذ على أملاكهم أن بعض الجماعات الأرهابية التي نقرأ أخبارها اليوم (في مصر وأماكن أخرى وخصوصاً في مواقفها من المسيحيين الأقباط هو خير نموذج. أن الدين الشعبوي لا يتطابق دائماً مع الدين الإلهي الأصيل).

ب – اللغة :

قد تكون اللغة أداة للفصل والعزل أو قد تكون أداة للوصل. وقد أشار علماء مثل غيرتز الى حالات تكون فيها اللغة عائقاً مهما. فبعض الجماعات في الهند لا تستخدم الباصات التي كتبت عليها التعليمات بلغة معينة. وقد تبذل الجماعة المتغلبه عدداً جهداً من أجل فرض لغتها على الجماعات الصغيرة أو الأقل عدداً كما يحدث في تركيا حيث يسمى الأكراد أتراك الجبل. ومن أثيوبيا تحاول الجماعة الأمهرية أن تسيطر على كل مناحي الحياة[٢١]. غير أن اللغة يمكن أن تكون أداة تفاهم وتفهم وخصوصاً وخصوصاً إذا تحقق شرطان أساسيان :

- أولهما نشر لغة الأغلبية بالإقناع دون مصادرة حق الأقليات في أن يستخدموا لغاتهم الخاصة.
- أن تصمم البرامج التعليمية من أجل التعايش وحل المنازعات ويتراوح ذلك بين التدريب على مهارات التفاوض وبناء السلام والتعايش وتنمية مهارات الطلاب في تجنب العنف ويرى الخبراء أن تعليم الطلاب على التفاوض وتبادل الأفكار والتوسط في النزاعات يمكن أن يعزز قدرتهم على التعارف وممارسة ضبط النفس مقللاً بذلك من حوادث الاعتداء في المدارس . ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقدم (١٥ – ٢٥%) من المدارس الحكومية لتلاميذها أرشادات حل النزاعات كجزء من مادة الاجتماعيات كما تعلمهم التوسط بين الأقران[٢٢].

في حالات أخرى، تعمد المجتمعات الى تكوين وإشاعة لغة تستخدمها الجماعات دون حساسيات أثنية. ففي تنزانيا مثلاً ومع وجود لغات متعددة فإن الجميع يتكلم اللغة السواحلية وفي اسكتلندا وأيرلنداً حاول الوطنيون خلق لغة (الغال) Galic وفي النرويج غير المواطنون لغتهم الدانماركية النرويجية الى لغة مشتركة[٢٣]. في العراق تغلب العربية على الجميع مع تعدد اللغات : الكردية والتركمانية والآشورية وغيرها. غير أن ما يحدث بالنسبة للأكراد مثلاً – هو التخلي كلياً تقريباً عن اللغة العربية وبالتالي تنخفض قيمة اللغة كاداة للتواصل صحيح أن من حق كل جماعة أثنية في العراق أن تستخدم لغتها إلا أن ذلك يجب أن يصاحبه ما يكفي من الحرص على اللغة المشتركة بين الجميع.

ج – الذاكرة الجمعية المشتركة : الذاكرة الجمعية التي تضم المشتركات وتجارب التعايش يمكن أن نؤسس لوحدة المجتمع وتحصن تضامنه وعلاقات الحوار التفاهم فيه. أن أفضل نموذج لهذه الذاكرة الجمعية التوحيدية في العراق هي ثورة العشرين (١٩٢٠) عشية قيام الدولة العراقية. كذلك يمكن استذكار مواقف العراقيين من القضايا الكبرى والمصيرية مثل : الموقف من استقلال العراق أو الحاقه بالهند أو فصل البصرة عنه. أو الموقف من الانتداب. كما يمكن استذكار مواقف العراقيين من بعض القضايا العربية والدولية. بل أن الذاكرة تمدنا بخبرات وتجارب ومواقف فردية لكنها مهمة. منها: موقف الشرطي من الطائفة كذا الذي ضحى بنفسه من أجل حماية أفراد من الطائفة الأخرى والعكس بالعكس. واليوم نستذكر موقف العشائر الشيعية من تهجير السنة آل السعدون. أن على صناع الفن والمسرح والأدب أن يبذلوا جهداً من أجل أن تكون تلك الذاكرة حية في العقول والضمائر. إن ما يحفظ هذه الذاكرة الجمعية المشتركة ويعززها هو النسيج الاجتماعي بمكوناته المعروفة كعلاقات الجيرة والتزاوج والاشتراك في المصالح التجارية والاقتصادية وغيرها. ولذلك نستطيع اعتبار التهجير القسري عملية تدمير مقصودة للعوامل الداعمة والمعززة للذاكرة الجمعية المشتركة. ومن هذه

الزاوية يمكن النظر الى العمليات الإرهابية ضد هذه الطائفة أو ضد تلك وحيث يتهم بعض رموز هذه الطائفة أفراد الطائفة الأخرى بها بأنها عملية مقصودة لخلق ذاكرة أنقسامية لا مكان فيها للدين او للوطن ذاكرة لا تخترق إلا تجارب العداء المكتوبة بالدم والدموع تغلق أبواب الحوار وتنمي التعصب وتجعل الكلام عن الوحدة والمصالحة مجرد ريح في شبك أو صرخة في واد.

د – النظام السياسي المنفتح والحكم الرشيد :

وقد أشرنا الى هذا الموضوع من صفحات سابقة. إلى أن من المهم أن النظام السياسي المنفتح يعني أن يهيئ فرصاً للجميع من أجل المشاركة في بناء المجتمع ورسم ملامح مستقبلة. والحكم الرشيد يعني أنه المعبّر عن أرادة الناس جميعاً بدون استثناء أو تهميش. ولذلك يعد الحكم الرشيد أحد العناصر أو الشروط للتنمية البشرية المستدامة التي تقوم على مبادئ الأنصاف والإنتاجية والتمكين والاستدامة. وهذه كلها لا يؤمنهاإلا الحكم الرشيد. والواقع أن أي حل ناجح للصراعات الأثنية في مجتمع معين لابد أن يكون صادراً عن الدولة ممثلة بنظامها السياسي أو على الأقل يحظى بمباركتها. يقول برهان غليون أن الوحدة لا تبنى إلا بمشروع سياسي يستوعب كل الهويات والكيانات[٢٤].

الخاتمة :

في هذه الورقة البحثية الموجزة حاولنا أن ننظر الى جانبي القضية الممثلة بجدل بين التعصب والصراع والكراهية من جهة وبين التسامح والحوار والمشاركة من جهة أخرى. أن إدارة المجتمعات التعددية ليست سهلة. خصوصياً حين تتناقض أرادات تلك الجماعات ما بين رغبة حقيقية في التعايش وقبول الآخر وما بين رغبة في الانقطاع والانفصال، وهي رغبة قد لا تتحقق بسلام. أن الصراع بين البشر أزلي بل هو أحد قوانين الحياة الاجتماعية لكنه صراع يجب أن يتوقف عند حد معين وأن لا يتحول الى استئصال للآخر وسعياً للقضاء عليه. ان هذا المخاض ما بين الانفصال والتواصل تفرضه نوعان من العوامل أحداهما تؤكد المشتركات وتدعو الى قيم الحوار والتسامح وتشدد على أخلاقيات الفعل الاجتماعي الذي لا ينكر ولا يتنكر للآخر. أما ثانيهما فتدعو الى التهميش والاستبعاد والعداء. أن على العراقيين أن يغلبوا هذه على تلك. إذ أن وطناً ممزقاً لن يخدم أحد. كما أن حرباً بين الأخوة لن تكون ألا هدية على طبق من ذهب للعدو. في هذه الورقة تناولنا :

– العوامل الإيجابية والسلبية ممثلة في : * المجتمع المفتوح والمغلق. * المجتمع المدني والمشاركة السياسية. * الاندماج مقابل التهميش والاستبعاد: مبررات الحسد والصراع.

– مصادر التعايش والتسامح والحوار وأهمها :

* الدين . * اللغة . * الذاكرة الجميعة . * النظام السياسي المنفتح والحكم الرشيد.

المصادر:

١. ديفيد ماك كرون، علم اجتماع القومية، ترجمة: سامي خشبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧.

٢. الآن تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة : جورج سليمان، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

٣. سعيد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، دراسات الوحدة، ٢٠٠٥ .

٤. جون : أهرنبورغ – المجتمع المدني : التاريخ النقدي للفكر، ترجمة : د. علي حاكم صالح، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨.

٥. أدريس هاني، تعدد الثقافات وآفاق الحوار الحضاري، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٥.

٦. عبد الغفار شكر ود. محمد مورد، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، بيروت، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٣.

٧. ناهدة عبد الكريم حافظ، أمية الشباب : مخاطر الاستبعاد والبطالة، مجلة العلوم الاجتماعية، جمعية علم الاجتماع، العدد (١)، ٢٠١٢.

٨. معن خليل عمر، رواد علم الاجتماع في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠.

٩. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠١

١٠. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

١١. أنطونيا تشايز ومارثا ميناو، تخيل التعايش معاً، ترجمة : فؤاد السروجي، عمان، الأهلية، ٢٠٠٦.

١٢. كريم حمزة، الاستبعاد الاجتماعي: مراجعة استطلاعية للمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد، جمعية علم الاجتماع، العدد (٤)، السنة ٢٠١٢.

13. Goldthrop J. E, The Sociology of the third World – London, Cambridge Univ. Press, 1975, P.181.

هوامش البحث :

(١) ديفيد ماك كرون، علم اجتماع القومية، ترجمة: سامي خشبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧، ص١٥٦ وما بعدها.

(٢) نفس المصدر، ص١٦٦ – ١٦٧.

(٣) الآن تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة : جورج سليمان، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١، ص٢٢٧.

(٤) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٥، ص٣٣٤.

(*) هامبرماس : عمل مساعداً لادورنو وهو من رموز مدرسة فرانكفورت وهو فيلسوف وعالم اجتماع الماني واطروحته للدكتوراه كانت بعنوان (التطور التاريخي لفكرة المجال العام في المجتمع الحديث).

(٥) خالد أبو دوح ، مفهوم المجال العام ، مجلة إضافات ، العدد (١٥) ، ٢٠١١ ، ص١٤١.

(٦) أحمد قائد الشعيبي، وثيقة المدنية : المضمون والدلالة، كتاب الأمة، العدد (١١٠)، قطر، ١٤٢٦هـ، ص٢٩ .

(٧) نفس المصدر، ص٣٧ وأنظر نص الوثيقة (الصحيفة) من نفس المصدر، ص٤١، وما بعدها.

(٨) د. سعد الدين إبراهيم، ص١٨٥ – ١٨٦.

(٩) جون : أهرنبورغ – المجتمع المدني : التاريخ النقدي للفكر، ترجمة : د. علي حاكم صالح، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨، ص٤١٨ – ٤١٩.

(١٠) نفس المصدر، ص٤٢٤.

(١١) أدريس هاني، تعدد الثقافات وآفاق الحوار الحضاري، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٥، ص١١ .

(١٢) د. عبد الغفار شكر ود. محمد مورد، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، بيروت، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٣، ص١٠٥.

(١٣) نفس المصدر، ص١٢٨.

(١٤) أنظر تفاصيل في : Goldthrop J. E, The Sociology of the third World – London, Cambridge Univ. Press, 1975, P.181.

(١٥) د. كريم حمزة، الاستبعاد الاجتماعي: مراجعة استطلاعية للمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد، جمعية علم الاجتماع، العدد (٤)، السنة ٢٠١٢، ص٦٤ وما بعدها.

(١٦) د. ناهدة عبد الكريم حافظ، أمية الشباب : مخاطر الاستبعاد والبطالة، مجلة العلوم الاجتماعية، جمعية علم الاجتماع، العدد (١)، ٢٠١٢، ص٧.

(١٧) د. معن خليل عمر، رواد علم الاجتماع في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠، ص١٠٩.

(١٨) تراجع تفاصيل، نفس المصدر، ص٩٥ – ٩٧.

(١٩) ينظر حول هذا الموضوع : د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠١، ص١٥٦.

(*) تعد بورندي من الدول الصغيرة إذ لا يتجاوز مساحتها ٢٧.٨ كم^{٢} ولا يزيد عدد سكانها على (٣.٥ – ٥) ملايين نسمة وهي واحدة من أفقر عشرة دول في العالم وأكثرها أمية. ولا تتجاوز نسبة السكان الحضر فيها ٢% وهي لا تعاني من مشكلة عرقية أو لغوية أو دينية. وهناك قبيلتان فيها هما الهونو والتوتسي المتجانستان لغوية وعرقية. غير أن النظام الاجتماعي يجعل العلاقة بين القبيلتين مثل علاقة السيد والعبد مما يؤدي الى صدامات دموية (أنظر للاستزادة: د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٢١٢ وما بعدها) وبالمقابل هناك مجتمعات ذات جماعات وتكوينات أثنية كثيرة ومع ذلك يسودها الوئام.

(٢٠) د. بغدادي، مصدر سابق، ص١٢٥ وما بعدها

(٢١) د. كريم محمد حمزة، الطيف الأثني، مصدر سابق، ص٨ – ٩.

(٢٢) أنطونيا تشايز ومارثا ميناو، تخيل التعايش معاً، ترجمة : فؤاد السروجي، عمان، الأهلية، ٢٠٠٦، ص٢٨٢ – ٢٨٣.

(٢٣) د. كريم محمد حمزة، نفس المصدر، ص٨ – ٩.

(٢٤) البغدادي، مصدر سابق، ص٢٤٩.